

Ausgabe	2/04
Heft	6
Juni	2004

„Human Place“

Infodienst Flüchtlingsrat M-V



PROASYL
Förderverein PROASYL e.V.



Gefördert durch den Europäischen Flüchtlingsfonds,
den Förderverein PROASYL e.V. und die
Deutsche Stiftung UNO – Flüchtlingshilfe e.V.



FLÜCHTLINGSRAT
Mecklenburg - Vorpommern e.V.



Informationsblatt zur Flüchtlingspolitik in Mecklenburg – Vorpommern

Neu in diesem Heft !!!

Informationen zum Widerrufsverfahren nach § 73 Asylverfahrensgesetz

In den Sprachen:

Arabisch

معلومات عن

إجراءات إلغاء اللجوء حسب المادة ٧٣ من منهاج قانون اللجوء

Kurdisch (Sorani)

زانیاری دەبارەکی

Serbokroatisch

Informacije o postupku opoziva prema § 73
Zakona o postupku za dobivanje azila

Russisch

Информация об отмене статуса согласно
§ 73 Закона о предоставлении политического
убежища в Германии

Impressum	Inhalt	Seite
Titel: „Human Place“ Infodienst zur Flüchtlingspolitik in Mecklenburg – Vorpommern	Zu diesem Heft	2
Ausgabe: 2/04 – Heft 6 – Juni 2004	Informationen zum Widerrufsverfahren nach § 73 Asylverfahrensgesetz	3
Herausgeber: Flüchtlingsrat Mecklenburg- Vorpommern e.V. Postfach 11 02 29, 19002 Schwerin Tel.: 0385/5815790, Fax: 0385/5815791 E-Mail: flue-rat.m-v@t-online.de	Arabisch: معلومات عن إجراءات إلغاء اللجوء من منهای قانون اللجوء	3
Redaktion dieser Ausgabe: Hanni Gruttmann Sylvia Giesler Annette Köppinger Roland Schrul Bärbel Zia	Kurdisch (Sorani): زانیاری دەربارە هە	6
Fotos: Archiv	Serbokroatisch: Informacije o postupku opoziva prema § 73 Zakona o postupku za dobivanje azila	10
Manuskripte: Wir freuen uns über Manuskripte und Zuschriften. Für unverlangt eingesandte Fotos, Manuskripte und Materialien wird jedoch keine Haftung übernommen. Im Falle des Abdrucks kann die Redaktion kürzen. Manuskripte sollten als Datei (Diskette oder E-Mail) geliefert werden. Namentlich gezeichnete Beiträge geben nicht unbedingt die Meinung des Herausgebers bzw. der Redaktion wieder.	Russisch: Информация об отмене статуса согласно § 73 Закона о предоставлении политического убежища в Германии	12
Dieses Informationsblatt wird durch den Europäischen Flüchtlingsfonds, durch PRO ASYL und durch die Deutsche Stiftung UNO – Flüchtlingshilfe gefördert.	Bei unseren ausländischen Mitbürgern vorbeigeschaut Von Manfred Qägber	14
	Vorwärts in die Vergangenheit	15
	 zum Zuwanderungsgesetz (April 2004)	15
	Wir waren überall	19
	Von Sylvia Giesler	19
	Literatur	20
	Veranstaltungen	21

Zu diesem Heft

Eine Anerkennung als Asylberechtigter nach Artikel 16a Absatz 1 des Grundgesetzes oder als Flüchtling nach der Genfer Flüchtlingskonvention, das sogenannte „Kleine Asyl“ nach § 51 Absatz 1 des Ausländergesetzes ist keine Anerkennung auf Dauer. Gemäß § 73 des Asylverfahrensgesetzes ist sie unverzüglich zu widerrufen, wenn die Voraussetzungen für die Anerkennung nicht mehr vorliegen. Zum Beispiel, wenn sich die Situation im Herkunftsstaat geändert hat.

Seit einiger Zeit werden anerkannte Flüchtlinge durch eine Tendenz zu diesen Widerrufsverfahren verunsichert. Einige dieser Verfahren wurden bereits durch das Bundesamt für die Anerkennung ausländische Flüchtlinge gegen Personen aus

dem Irak und Serbien/Montenegro eingeleitet. Das zu erwartende Inkrafttreten des Zuwanderungsgesetzes dürfte diese Tendenz noch erheblich verstärken.

Eine erste Anleitung für die Beratung in solchen Fällen sein wurde durch den Flüchtlingsrat Mecklenburg – Vorpommern e.V. und die Konferenz der Kommunalen Ausländerbeauftragten des Landes Mecklenburg – Vorpommern erarbeitet. Diese wurde bereits in der letzten Ausgabe dieses Informationsheftes in deutscher Sprache veröffentlicht. Der Text ist, wie bereits im letzten Heft angekündigt, nunmehr auch in arabischer, kurdischer, serbokroatischer und russischer Sprache zugänglich und wird im vorliegenden Heft veröffentlicht. ■□

معلومات عن

إجراءات إلغاء اللجوء حسب المادة ٧٣ من منهاج قانون اللجوء

الأجبيء المُعترف بحق لجوئهم حسب البند ١٦ أ الفقرة ١ من الدستور أو اللاجيء حسب إتفاقية جنيف للاجئين وهو ما يُسمى (باللجوء الصغير) حسب المادة ٥١ الفقرة ١ من قانون الأجانب فهو ليس إعتراف دائم.

وفقاً للمادة ٧٣ من قانون اللجوء، يتم إلغاء الإعتراف باللجوء وبدون أي تأخير عند عدم توفر الشروط المؤهلة للإعتراف به. على سبيل المثال تغيير الأوضاع في الوطن الأصلي.

التطبيقات العملية لمكتب الإتحاد للإعتراف باللاجئين الأجانب

عند حدوث تغييرات في أوطان أصلية مُعينة (على سبيل المثال كوزوقو، أفغانستان، العراق) يجب أيضاً على المُعترف بلجوئهم من هذه الأوطان التوقع بإلغاء (سحب) لجوئهم.

كثيراً يحدث التحقيق بسبب الظن في التغيير الجذري في الوطن الأصلي. أيضاً بالنسبة للهادفين

للم الشمل، ففي هذا الموضوع تقوم مصلحة الأجانب أو وزارة الداخلية، عندما تكون هناك محاولة

الحصول على تأشيرة الدخول، بتقديم طلب لدى مكتب الإتحاد للإعتراف باللاجئين الأجانب

للبحث فيما إذا كان هناك تحقيق في تنفيذ إلغاء (سحب) اللجوء. لكي يتم التصديق بضرورة

الحاجة الى الحماية أو النفي (الرفض).

ما هي الإجراءات التي يتم إتخاذها لإلغاء (سحب اللجوء)

في بادئ الأمر يُقرر مكتب الإتحاد للإعتراف باللاجئين الأجانب، إذا لزم الأمر إجراء التحقيق في إلغاء

اللجوء. (المقصود هنا إعادة فتح الملف).

بالنسبة للاجبيء المعني فهو يُعطى الفرصة للإدلاء برأيه. بالنسبة للتحقيق الشفهي فهو ليس واجباً.

ضد قرار مكتب الإتحاد يمكن تقديم شكوى فيما يخص اللجوء لدى المحكمة الإدارية المعنية.

فترة الشكوى محدودة بإسبوعين، وهي تبدأ من تاريخ اليوم الذي تم به تسليم القرار للاجبيء.

الشكوى يجب أن تكون خلال الأسبوعين مُقدمة لدى المحكمة وذلك عن طريق البريد أو الفاكس.

على الاجبيء المعني إعلام مكتب الإتحاد وباستمرار عن عنوانه خلال فترة الإجراءات المُتخذة

فيما يخص موضوع إلغاء اللجوء.

على اللاجبيء في حالة غيابهم لفترة طويلة عن مكان إقامته بالقيام بتوكيل من له المعرفة في موضوع

اللجوء وقانون الأجانب، وذلك من أجل الرد على البريد وذلك وفقاً للفترة البريدية المُقيدة

وأيضاً توكيل مُحامي وتحمل تكاليفه المادية.

أو على الأقل الإعتماد على وكيل لمراقبة البريد عنده والقيام بتسميته .
 من خلال تقديم هذه الشكوى لا يحصل هناك أي تغير فيما يخص اللجوء أي تكون هناك المهلة في القضية .
 هذا يعني الاجيء الذي يملك هوية الاجيئين حسب إتفاقية جنيف يبقى محتفظاً بحق لجوءه، ما دام
 هناك عدم وجود أي قرار محكمي قاطع فيما يخص القضية.
 وخصاله كالاجيء تبقى محفوظة خلال فترة التحقيق .

متى يأتي إلغاء (سحب) اللجوء بعين الاعتبار

إلغاء اللجوء يكون فقط ساري المفعول، عند الإقرار بتغير حالة الإضطهاد والأوضاع متأخراً بشكل
 حاسم قوي في الوطن الأصلي . إختلاف الآراء في معرفة الأحوال أو التفاوت في التقديرات غير كافي لإتخاذ
 إجراءات إلغاء اللجوء . هناك إختلاف قانوني فيما إذا كان أيضاً بالإمكان القيام بإتخاذ الإجراءات في شأن
 إلغاء اللجوء عندما لم يكن قد أُتخذ من قبل وبدون تأخير أي قرار في ذلك الوقت التي تغيرت فيه الأحوال في
 الوطن الأصلي.

هنا وضع حكم قضائي يبت في هذا الأمر، وهو إعطاء فترة ما تقارب السنة، والنظر في هذه الفترة، إذا تغيرت
 الأوضاع في الوطن الأصلي وعدم وجود حالة الإضطهاد وبعدها بالنظر فيما إذا هناك إجراءات سريعة
 يجب إتخاذها في إلغاء اللجوء، فمن هذه الناحية يجب أن يتم البحث بشكل دقيق فيما يخص القضية.
 ماذا يحدث في حالة إلغاء الإعتراف باللجوء .

في حالة إلغاء، الأعتراف باللجوء يجب الأخذ بعين الإعتبار بالفصل بين حالة المعترف بلجوءه،
 وحالة قانون الأجنبي . من يفقد خصال اللاجيء فهو " أجنبي عادي " ويُطبق عليه شروط
 أركان قانون الأجنبي .

فإذا كان له الحق بإمتلاك الإقامة، يتم منحها له مُستقلاً عن خصاله كالاجيء .
 إذا كان الاجيء يملك الإقامة، فله الحق بالإحتفاظ بها، أيضاً إذا لم يكن يملك خصال الاجيء .
 إنتباه: مصلحة الأجنبي تملك الصلاحية بإتخاذ إجراءات إلغاء اللجوء عند سماعها من مكتب الإتحاد
 بقرار إلغاء (سحب) اللجوء ؟

تأثيرات إلغاء (سحب) اللجوء لِمالكين حق اللجوء حسب البند ١٦ أ الفقرة ١ من الدستور

الاجيء المعترف بحق لجوءه يحصل ذلك حسب قانون الأجنبي مبدئياً على الإقامة الدائمة.
 يتم إجراءات في إلغاء الإقامة في هذه الحالة، يبقى. الاجيء في بديهة الأمر محتفظاً بإقامته .
 عندها يمكن إتخاذ الإجراءات إلغاء الإقامة حسب المادة ٤٣ الفقرة ١ رقم ٤ من قانون الأجنبي،
 عندما لا يتم الإعتراف باللجوء .

في هذا الإطار تأخذ مصلحة الأجنبي وذلك حسب تقديراتها بالقرار بإعطاء الإقامة أم لا .

ضد إنهاء (سحب) الإقامة يتكلم هنا الإستقلال عن الإعانة الإجتماعية، عدم وجود جرائم، المعرفة في اللغة الألمانية، الإدماج، الصعوبات في حالة العودة وفي بداية كل شيء فترة الإقامة في المانية. الحصول على إعانة إجتماعية من ناحية قانون الأجنب هو سبب للترحيل.؟

لذلك على الاجيء المعنى قيم يخص موضوع إلغاء اللجوء، الإجتهد بالإستقلال عن الإعانة الإجتماعية .
تأثيرات إلغاء الإعراف حسب المادة ١ ٥ الفقرة ١ من قانون الأجنب ("اللجوء الصغير")

المعترف بهم حسب المادة ١ ٥ الفقرة ١ من قانون الأجنب، فهم يحصلون على إقامة السنيتين وهو ما يُسمى بإقامة (البيفوجنيس) . ويتم تمديدها الى سنتين متواصلات عند إنتهائها .

إذا تم هناك إتخاذ قرار (غير قابل للرفض) فيما يخص إلغاء اللجوء حسب المادة ١ ٥ الفقرة ١ من قانون الأجنب عندها بإمكان مصلحة الأجنب المعنية رفض تمديدها للإقامة.

ولكن هنا أيضاً، فهم يُعاملون معاملة المالكين حق اللجوء (أنظر الى القانون حسب البند ١٦ أ الفقرة ١ من الدستور) .

من الممكن سحب إقامة السنيتين (البيفوجنيس) حسب المادة ٤٣ الفقرة ١ رقم ٤ من قانون الأجنب .
 بالنسبة لتمديد الإقامات فهذا يجري حسب تقديرات الجهات المعنية (المقصود هنا بالتقديرات هو ما يخص موضوع الإستقلال عن الإعانة الإجتماعية).
إنتباه - فح

الأشخاص الذين يملكون الإقامة منذ ٦ سنوات وهم الاجئين حسب البند ١٦ ج ج أو لاجيء حسب إتفاقية جنيف بإستطاعتهم تقديم طلب للحصول على الجنسية بسرعة حسب المادة ٨ . (حق ملكية الجنسية) .

يكل الأحوال يتم وبشكل تلقائي عند تقديم مثل هذا الطلب الإستفسار لدى مكتب الإتحاد للإعراف بالاجئين الأجنب من قبل الجهات المعنية، إذا كان هناك توقعات بالتحقيق بإلغاء اللجوء. والإستفسار عن الأوضاع الراهنة في الموطن الأصلي وعن حدوث أي تغيرات قوية في المنطقة.

لذلك يُنصح الاجيء قبل تقديم الطلب بالتفكير ماذا سينتج بعد تقديم الطلب في ذاك الوقت من أضرار. لأنه قد يؤدي تقديم الطلب إلى فقدان الإعراف بحق اللجوء أو متطلبات الحماية حسب إتفاقية جنيف .

لذلك فهو من الازم الإستفسار لدى دائرة الإرشادات أو الإستفسار لدى مُحامي مُختص بموضوع قانون اللجوء.

في حال وجود خطر فهو من الأفضل تقديم الطلب فيما يخص الجنسية بعد ٨ سنوات من الإقامة القانونية في جمهورية المانية الإتحادية .

جمهورية المانية الاتحادية .

الأشخاص الذين يملكون إقامة (البيفوجنيس) منذ ٨ سنوات، فهو بالإمكان وذلك حسب المادة ٣٥ من قانون الأجنبي منحهم الإقامة الدائمة . تقديم الطلب بهذا الشأن يجب ومن الضروري أن يتم إمكانية إثبات تقديمه قبل اتخاذ القرار بإلغاء اللجوء .

الشيء المهم هو بأن الشروط حسب المادة ٣٥ من قانون الأجنبي تكون متوفرة، عندما تقوم المحكمة الإدارية بتقديم حكم منح الإقامة الدائمة. فهذا الحكم يلغي قرار سحب (إلغاء) اللجوء .

الماد ٣٥ من قانون الأجنبي تشترط على إقامة ٨ سنوات بشكل قانوني وبهذا يتم حساب أوقات إقامة

(البيفوجنيس)، خلال إجراءات اللجوء ، وتحت شروط محدودة من أوقات ما يسمى بإقامة

(الدولونج) حتى ال ٤ سنوات، وذلك بسبب توفر العوائق (الموانع) للترحيل حسب المادة ٥٣ أو ٥٤ من قانون الأجنبي .

الاستقلال من الإعانة الإجتماعية عند تقديم الطلب هو شرط من شروط منح الإقامة .

أما ما يخص الأطفال من ناحية الإعانة المادية فهذا غير مؤثر على مسألة الإقامة .

الإعانة المادية من ناحية السكن فهذا له تأثير على منح الإقامة الدائمة .

السؤال فيما يخص الوقت المناسب لتقديم الطلب يجب أن يكون في الحالات الفردية (الإستثنائية) بعد التفكير الدقيق.

من النصيحة زيارة دائرة الإرشادات أو محامي ذو خبرة في قانون اللجوء قبل القيام بتقديم الطلبات .

Sorani

زانیاری ده رباره

په ځي هم لساندن به هه لوه شانده وه په نا هه ندي په ځي
 په ځي مادده ٧٢ له هه هره سې ياسې په نا بهرې .
 نه و په نا هه ندي كه مافې په نا بهرې ان دان هه سوراوه
 په ځي به ندي (١٦) مقره ١ له ده سورا بهرې ان نه و
 په نا هه ندي كه مافې په نا بهرې ان به ځي په ريكوت نامه په جنيڼف
 بو په نا بهرې ان كه ځي ده لپس " په نا بهرې جولو " وه رگر كوه
 په ځي مادده ٥١ (٥١) مقره ١ له ياسې بيان نه و سېس
 كه په نا بهرې به رده وام نه و .

بہ گورنر کے عا دہ کے ۷۶ لے یا س کے پہ نامہ کے حافی
پہ نامہ کے کہے ہلڈہ وہ سیتہ وہ بہ بی دوا کہ ورنہ نہ کہ
مہ رج کافی پہ نامہ کے نہ سینے بو خونہ گورانی بار وودوئی
وولائی رہ سہ نہ .

* کردہ وہ کافی نوسینلے کے یلے کے بتو دان پیمانائی پہ نامہ کے *

بہ ہوئی پروڈائی گورانی کاری لہ وولائائی دیاری لراو " بو نمونہ
گوسوفو ، افغانستان ، عراقہ " دہ بی ہر وہ ہا نہ و پہ نامہ رانہ کے
کہ لہ و وولائانہ ہا کوونہ عہ زہ ندہ کے ہم لہو شانڈی حافی پہ نامہ ریان بن
وہ نہ ہس بہ زوری پروو دہ دات بہ ہوئی گومانی گورانی کاری پہ کی
لہ بار وودوئی وولائی رہ سہ نہ (اصلی) ، وہ ہر وہ ہا نہ وانہ کے
داخواری ہینائی خیرانیان دہ کن " سبب لعائلہ " وہ بو نہ و بابہ نہ ہس
داوا لہ دائرہ کے بیگانہ یا و ہزارہ کی ناو خو دہ کرتے . وہ بو
وہ گرتی ہزہ کی ہاتھ نہ وورہ وہ ہول نہ دات بہ پینے کہ ہس کردی
داوا کاری لہ " Bundsamit " وہ نہ سینے لہ دہ پینیتہ وہ ٹایا
لیٹولینہ وہ ہے بو ہم لہو شانڈی حافی پہ نامہ کے تا وہ کو
باوہ رانہ کے (تصدیقہ) لہ سہ بدات کہ پتوسیتے بہ پاراستہ ہلڈہ
یان نہ کی کردہ .

* جی پروو دہ دات لہ بی ہلڈہ لساندن بہ ہلڈہ لہ شانڈی

حافی پہ نا بہ رانہ کی *

سہ رتا Bundsamit بریا دہ دات بہ پتے ہلڈہ شانڈی
ہلڈہ شانڈی حافی پہ نامہ کے ، وہ پہ نامہ کہ ہس مولہ کی کہ در پتے

کہ یای ہوئی دہ برکتے نہ و ہس مہ رج نہ کہ زارہ کی (حاضری) پینے .

وہ دزی بریاری (Bundsamit) دہ توانزی سقا (سکوئی) بہ رز

بکریتہ وہ لہ عہ سہ لہ پہ نامہ ریتے لہ دادقا (محاکمہ) ، وہ ماوہی

سقا لاش دیاری کر اوہ نہ سینے دوو ہم فتہ یہ لہ روری وہ رگرتی پہ نامہ

بریاری کہ . وہ پتوسیتہ لہ و ماوہ یہ سقا لایہ کہ بلہ یس پینیتہ دادقا ، وہ

نہ سینے لہ ریلے کے پرتے یان بہ فالس .

نہ و پہ نامہ رہی نامادہ نہ ہوئی بو ماوہ یہ کی نہ و۔ لہ سوسین سیتہ ہوی

پتوسیتہ لہ سہ کی یلے کے بقات بہ وہ کیلی ہوئی کہ کافاداری ہلڈہ پینے

لہ بابہ کی پہ نامہ کے و یا س کے بیانی تاوہ کو وولائی پرتے بدات بہ پتے

ماوہی دیاری کر وی وہ لام دانہ وہی پوست ، وہ ہر وہ ہا پار پزہ

بکریتہ لہ سہ حسا کی ہوئی .

له کاتی بهر زکړنه وهی سکاډا هېڅ ټولګړی نیلی پرونادات له مافی په ناپه کې ، واته کینه که ټوله څه په ده ، وه له ولس مانی نه وه په په ناپه کې ناسنا وهی (هوی) په ناپه کې به پټی څه ریکه وټ ناموس جینیف لای ده جینیف و مافی په ناپه کې سنی - سا بریاری محامه ده دینت له سه کینه کې و مافی په ناپه کې ده صینت له عاده ی لیتولین ولس .

* که څه هم لوه شاندي په ناپه کې ده چا و ده کړیت *

هه لوه شاندي په ناپه کې کار ټیډر ته بیت کاتی بریا - له ټولګړی باری ناخوشی وولته کې - جیلاوزی ټوچوونه کانه له سه - زانینس و ټولګړی انکاری کاتی نی له پټی هه لوه شاندي هه لوه شاندي وهی په ناپه کې لیره داری کمانی (حاکم قضای) داده نری ته ولسی دانی عاوی ټی له سان و ه له و عاوی ته عاوا ده کړی ته گه - بار و دوی وولته کې ټولګړی بیت و باری نری داری چه وساره یی نه عابیت اجاته ماشا ده کړیت په پټی هه لوه شاندي ختاری ټو هه لوه شاندي وهی په ناپه کې ، وه پیوسیه به ته داری له م کینه په به ووردی بکولدریت و ه .

* چی پروو ده دات له کاتی هه لوه شاندي وهی مافی په ناپه کې * کاتی هه لوه شاندي په ناپه کې پیوسیه ته چاوی ته وه بکری له جیا - کړدنه وهی په ناپه کې و مافی بیتانه (اجنبي) ، و اتا ته وهی مافی په ناپه کې وون بقات ده بیته بیتانه یی ناسای (اجنبي عاری) وه سه جم کانی یاسای بیتانه یی له سه - براده هینریت .

ته گه - مافی مانه وهی (ای قامه) هه بیت ته وا ته ی دریتیت نه له که په ناپه ته گه - په ناپه مافی مانه وهی هه پټی ده توانی لای هینتی ته گه - مافی په ناپه ریشی نه ما .

ناتاداری / ده زکای بیتانه "Ausländerb." ده توانی بریاری هه لوه شاندي وهی په ناپه کې بدنه کاتی بیستی له "Bundesanmt" به بریاری هه لوه شاندي په ناپه کې ؟

* کار ټیګردنی هه لوه شاندي وهی په ناپه کې ټو ته وانی که مافی په ناپه ریان هم په به پټی به ندي (۱۶) ۹ فقره یی (۱) له ده ستور * ته و په ناپه کې که باوه - به په ناپه کې کراوه به پټی یاسای بیانی عاوی به رده وای ده بیت ، سه - مافی مانه وهی له ده صینت له کاتی پټی هه لوه لوه لوه شاندي مافی مانه وهی به پټی عاده ی ۴۲ فقره یی آ ۳ ماره ۱ له یاسای بیانی سه چا و رکر که باوه به مافی په ناپه کې ناکر ته ، وه لیره ش ده زکای بیتانه به پټی ټوچوونی خوی ماکتی به دانی مافی مانه وهی یان نا . ری نه دانی مافی ته مافی مانه وه ته مانن : سه به خوی له وه رگرتنی

یا صحت کو مہلک کر دیتی ، نہ بھونے ساوان ، زائین زحانی المافی ، نیکلہ لاوبون ،
 گیدو گرفت ہو گے یا نہ وہی ، مایا وہ گرتیں یا صحت کو مہلک کر دیتی وہ بیتی
 ہوئی کہ راندنہ وہی ؟ لہ بہ کہ وہ سن پتوسیتہ لہ بہ بہ نابعہ کہ
 کہ صہ سہ لہی کہ لوہ شانڈی پہ نابعہی ہہ یہ کہول بدات کہ صہ بہ خو
 بیت لہ وہ گرتیں یا صحت کو مہلک کر دیتی ۔

* کارٹیکرڈی کہ لوہ شانڈی پہ نابعہ ریتی بہ پتی صحت مادہی ۵۱
 فقرہ ۱ لہ یاسای بیاطے " پہ ناہندہی بچولہ " *
 کہ و کہ سانہی کہ مافی پہ نابعہ ریان وہ گرتوہ بہ پتی صحت مادہی ۵۱
 لہ یاسای بیاطے مافی مانہ وہی دوو سال وہ گرتن کہ پتی صحت
 وہ و گرتے مانہ وہی " بیفوگنس" وہ گرتے دوو سال بوڈیان
 دیرتہ گرتیتہ وہ ، کاتی بیاری کہ لوہ شانڈنہ وہی پہ نابعہ رتی
 لہ بہ کہ دیرتے کہ کولی دہ نہ کای بیٹقانہ مافی مانہ وہی بو
 دیرتے کاتہ وہ ، وہ کہ مانہ سن گرتے وہ لوہ وانی مافی پہ نابعہ رتی
 ۱۶ فقرہ ۱ کرڈریان لہ کہل دہ گرتیتے ، دہ تواریتے اقامہی
 دوو سالہ کہ یان " بیفوگنس" کی وہ گرتیتہ وہ بہ پتی صحت مادہی ۴۶
 فقرہ ۱ شمارہ ۴ لہ یاسای بیاطے ۔

لہ بارہی دیرتے کردنہ وہی مافی مانہ وہی بہ پتی بوچوٹی لایہ نہ کای
 دیاری کرلو " صہ بہ ستا لہ بوچونہ کہ سن کہ وہ یہ باہتی صہ بہ خوئی لہ
 وہ گرتیں یا صحت کو مہلک کر دیتی ۔
 مامادری / تہلہ

کہ و کہ سانہی کہ مافی مانہ وہی (۶) سالیان گرتے کہ وہ پہ نابعہ رتی بہ پتی
 بندہی ۱۶ 2.8. یا پہ نابعہ رتی بہ پتی نیکلہ و ت نامی جینیف دہ تواریتے داوی
 بہ ہاویلائی بوونہ بلکہ نہ بہ پتی صحت مادہی ۸ (مافی بہ ہاویلائی بوونہ) ۔
 بہ ہر موو سٹوہی لہ بوڈاوا کردنی نہم باہتہ لہ ہو (Bunds amt)
 دہ پتیکرتیتہ وہ وہ کہ وائین لہ باروور دوہنی ووللاہ کہی دہ پتیکرتیتہ وہ
 کہ گرتیان کاری لہ ووللاہ کہی روری دابیتتہ کہ وائہ نہندہی
 کہ لوہ شانڈی مافی پہ نابعہ رتی کہی دہ گرتیتے ، بوہ ناموور کاری
 پہ نابعہ رتہ کان دہ کہ ہم پتیتے ہر داوا کاری لہ پتوسیتہ بی بجاتہ وہ و مایا
 پائے داوا کردنہ کہ ۱۶ زیان روو دہ دات ، کہ کہ و داوا کاری سن دہ بیتی
 ہوئی کہ لوہ شانڈن مافی پہ نابعہ رتی کہی نہ مافی پارلسن بہ پتی صحت
 ریکلہ و ت نامی جینیف ۔ بوہ پتوسیتہ بہ لہ پتوسیتہ پتیمانہ وہ
 ہہ یہ لہ دام و دہ نہ کای مافی ناموور کاری یا پارٹریہ رتی پتوسیتہ
 لہ یاسای بیاطے ، و باہترہ لہ بارہی ہاویلائی پائے ۸ سال

له مانه وهی یاسای له آلمانیا داوا بکړیته ، وه نه و که سانه کی
 که عافی مانه وهی "بیفوگنس" یان هه یه ۸ سال ده تواریخ به پتی
 مادده ی ۲۵ له یاسای بیانی عافی مانه وهی به رده وامیان بدرتی .
 ده پتی نه وه من داوا بکړی پیس ده - کردنی ۵ بریاری یاسای ته واو له
 هه لوه ساندنی په نا به ریه کی - گرنگه که هه رجه کافی هم پتی به پتی
 مادده ی ۲۵ له یاسای بیانی کاتی که به رتوه به ایته دادگا بریاری دنی
 مانه وهی دالمی (به رده وای) دایتی نه و بریاری هه من بریاری هه لوه ساندنی
 په نا به ریه لاره بات .

مادده ی ۲۵ له یاسای بیانی هه رجه نه وه یه ۸ سال به شتوه پتی
 یاسای عافی مانه وهی هم بو پتی ۵ بیفوگنس" . له کاتی کیس کی
 په نا به ریه وه له رتیر هه رجه کافی داری کرو که عاوه ی مانه وهی
 " دولدونگ" هه نا چوار سال ، نه وه من به هوی بودنی
 گروگرفیت بو که رانه وهی یان به پتی مادده ی ۵۲ یان ۵۴
 له یاسای بیانی .

سه - به هوی له وه - گرتنی یا - هدی کوم تری عه - جید له
 مه - ج کافی دانی عافی مانه وهی به رده وای .
 وه سه باره ت به وه - گرتنی یا - هدی مندی کاری کی نکات
 وه یار هدی وه - گرتنه بو کړی خانوو کاری کی ده کات .
 پوسیا - کردن ده - باره ی کاتی گونجاو بو داوا کردن ده پتی
 به ته نیا وجه ووردی بی کی بکړیته وه ، وه ساندنی
 ده که نه سردانی دعووره نه گا ساندنی ناریه کان بجات یا پارتره کی
 پیسور که ساندنی کی ته ووی هه بیته له یاسا کافی په نا به ریه
 پیس هه رجه داری یه .

Serbokroatisch **Informacije o postupku opoziva prema § 73 Zakona o postupku za dobivanje azila**

Priznavanje statusa osobe s pravom na azil prema članu 16a stav 1 Osnovnog zakona ili statusa izbjeglice prema Ženevskoj konvenciji o izbjeglicama, takozvani „Mali azil“ prema § 51 stav 1 Zakona o strancima nije trajno priznavanje. Prema §

73 Zakona o postupku za dobivanje azila ono se mora smjesta opozvati, ako pretpostavke za priznavanje prestanu postojati. Na primjer, ako se situacija u zemlji porijekla promijenila.

Praksa Saveznog ureda za priznavanje stranih izbjeglica

S promjenama u određenim zemljama porijekla (npr. Kosovo, Afganistan, Irak) moraju i izbjeglice iz tih zemalja, koje su dobile priznanje, računati s postupkom opoziva priznanja. Često se pokretanje jednog takvog postupka dešava na osnovu

pretpostavke „temeljito promijenjene situacije u zemlji porijekla“. Također i kod vođenja postupka spajanja porodica nadležni ured za strance ili Savezno ministarstvo unutrašnjih poslova, kada je involvirano u postupak u cilju nabavljanja

dokumenata za ulazak u zemlju, podnosi zahtjev kod Saveznog ureda za priznavanje stranih izbjeglica, da se ispita, može li se provesti postupak

Što se dešava u postupku opoziva

Savezni ured za priznavanje stranih izbjeglica najprije odlučuje, da li će se pokrenuti postupak opoziva. Izbjegluci o kome je riječ mora se pružiti prilika da se izjasni. Usmeno saslušanje ne mora uslijediti. Protiv rješenja Saveznog ureda da se status izbjeglice opozove može se uložiti žalba pred za to nadležnim Upravnim sudom. Rok za ulaganje žalbe iznosi dvije sedmice. On počinje s obavještenjem o dostavi rješenja. Žalba mora u roku od te dvije sedmice poštom ili faksom stići na sud. Za vrijeme postupka opoziva Savezni ured mora stalno biti informiran o adresi dotičnog izbjeglice. Kod duže odsutnosti mora se osigurati da se na

Kada opoziv dolazi u obzir

Opoziv je dopušten samo onda, ako se situacija koja je za procjenu stanja progonjenosti mjerodavna, naknadno u znatnoj mjeri promijenila. Promjena stanja s presudama ili procjene koje od njega odudaraju, nisu dovoljni. Pravno je sporno, da li opoziv može uslijediti i tada, ako nije izrečen

Što se dešava u slučaju opoziva priznavanja statusa izbjeglice?

U slučaju opoziva priznavanja statusa izbjeglice moraju se promatrati odvojeno status kao priznati izbjeglica i status u pogledu prava o strancima. Tko izgubi svojstvo izbjeglice, postaje „normalni stranac“ i podliježe zakonskim odredbama Zakona o strancima. Ako postoji pravo na dozvolu boravka, ona se onda dodjeljuje neovisno o svojstvu izbjeglice. Ako je boravak već učvršćen, onda to

Posljedice opoziva kod osoba koje su dobile pravo na azil prema članu 16a stav 1 Osnovnog zakona

Osoba koja je dobila pravo na azil dobiva prema Zakonu o strancima u načelu neograničenu dozvolu boravka. Ako u takvom slučaju dođe do opoziva, ta dozvola boravka najprije vrijedi i dalje. Ali i ona može isto tako biti opozvana prema § 43 stav 1 br. 4 Zakona o strancima, ako priznanje prava na azil bude ugašeno ili postane nedjelatno. U okviru donošenja odluke koje tada usljeđuje, mora se ipak uzeti u obzir i učvršćenje prava na boravak. Protiv okončanja boravka govori neovisnost o socijalnoj

Posljedice opoziva kod priznavanja prema § 51 stav 1 Zakona o strancima („Mali azil“)

Izbjegllice, kojima je priznat status prema § 51 stav 1 Zakona o strancima, dobivaju samo odobrenje za boravak, tzv. „Aufenthaltsbefugnis“. Ono se po pravilu dodjeljuje na dvije godine a onda se produžuje za daljnje dvije godine. Ukoliko je priznanje prema § 51 stav 1 Zakona o strancima pravosnažno opozvano, onda je moguće da nadležni Ured za strance odbije produžavanje

Pozor – zamka!

Osobe, koje su već **6 godina** u posjedu dozvole boravka i osobe s priznatim pravom na azil prema

opoziva, da bi se u datom slučaju potvrdila ili zaniijekala neophodnost potrebe za zaštitom.

prispjelu poštu može reagirati u roku. To se može dati u nalog nekom advokatu, kojemu se doduše mora platiti honorar, koji ima iskustva na području azilantskog prava i prava o strancima. Ali u najmanju ruku bi se morao imenovati neki pouzdani opunomoćenik za primanje pošte. Postupak pred sudom ima efekt odlaganja. To znači da izbjeglica ostaje u posjedu putne isprave za izbjeglice u smislu Ženevske konvencije o izbjeglicama, sve dok rješenje o opozivu ne postane pravosnažno. Također i status izbjeglice ostaje za vrijeme trajanja postupka nedirnut.

odmah nakon promjene činjeničnog stanja. Sudstvo ovdje djelomično polazi od perioda od otprilike godinu dana. Da li je u zemlji porijekla došlo do stvarne promjene situacije s progonjenjem i da li je opoziv uslijedio odmah, moralo bi se zato veoma precizno ispitati.

pravo boravka najprije postoji i nadalje, također i kada svojstvo izbjeglice otpadne. Pozor: O opozivu dozvole boravka može odlučiti već i Ured za strance prije nego što postupak opoziva kod Saveznog ureda postane neosporan, dakle već i tada, kada Ured za strance od Saveznog ureda sazna za opoziv.

pomoći, nepočinjavanje kaznenih djela, poznavanje njemačkog jezika, integracija, teškoće u vezi s povratkom i prije svega trajanje boravka u Njemačkoj. Primanje socijalne pomoći, promatrano u smislu prava o strancima, predstavlja razlog za protjerivanje. Zbog toga bi se izbjeglica u predstojećem postupku opoziva trebao što je moguće hitnije pobrinuti da postane neovisan o primanju socijalne pomoći.

odobrenja za boravak. Pored toga je također moguć, kao kod osoba s pravom na azil prema članu 16a stav 1 Osnovnog zakona, opoziv neograničene dozvole za boravak i opoziv odobrenja za boravak „Aufenthaltsbefugnis“ prema § 43 stav 1 br. 4 Zakona o strancima. **Produžavanje je u svakom slučaju moguće već prema procjeni.**

članu 16 Osnovnog zakona ili izbjeglice prema Ženevskoj konvenciji, mogu podnijeti zahtjev za

olakšano dobivanje državljanstva prema § 8 Zakona o upravnom postupku za dobivanje državljanstva. Doduše automatski se tim podnošenjem zahtjeva Saveznom uredu za priznavanje stranih izbjeglica (BAFL) od vlasti dobije pitanje, da li se mora računati s time, da će od strane BAFL-a biti pokrenut postupak opoziva. Ako je u zemlji porijekla naknadno došlo do bitnih promjena, onda bi se prije podnošenja zahtjeva trebalo što je moguće preciznije ispitati, je li takav zahtjev u tome trenutku eventualno više štetan, jer može dovesti do gubitka prava na priznavanje azila ili zaštite prema Ženevskoj konvenciji. **U tom pitanju potražite obavezno neko savjetovište ili nekog odvjetnika koji se dobro razumije u azilantsko pravo.**

U slučaju nesigurnosti bolje je tek nakon 8 godina zakonitog boravka u Saveznoj Republici Njemačkoj podnijeti **zahtjev** za dobivanje državljanstva.

Osobama koje su **osam godina** u posjedu odobrenja za boravak, tzv. „Aufenthaltsbefugnis“, **može** se prema § 35 Zakona o strancima dodijeliti neograničena dozvola boravka. Zahtjev za njeno dobivanje trebao bi se neizostavno uz dokaze podnijeti prije pravosnažnosti odluke o opozivu.

Važno je da su pretpostavke iz člana § 35 Zakona o strancima bile prisutne već u trenutku podnošenja zahtjeva. Ako Upravni sud u svojoj presudi obaveže na dodjeljivanje neograničene dozvole boravka, tada se usprkos pravosnažnoj odluci o opozivu može tako spriječiti protjerivanje. § 35 Zakona o strancima pretpostavlja osmogodišnji zakoniti boravak. Pri tome se vremena trajanja odobrenja oboravka, tzv. „Aufenthaltsbefugnis“, prethodnog postupka za dobivanje azila i pod određenim pretpostavkama vremena tzv. „Duldung“ do 4 godine zbog prisutnosti prepreka za protjerivanje prema § 53 ili § 54 Zakona o strancima naračunavaju. Neovisnost o primanju socijalne pomoći u trenutku podnošenja zahtjeva je pri tome pretpostavka. Primanje dječjeg doplatka nije štetno. Nasuprot tome je primanje dodatka za stanovanje („Wohngeld“) prepreka za dodjeljivanje neograničene dozvole boravka.

Pitanje **pravog momenta za podnošenje zahtjeva** trebalo bi se u konkretnom slučaju dobro promisliti.

Preporučuje se posjet nekom savjetovalištu ili odvjetniku koji ima iskustva u azilantskom pravu.

Russisch **Информация об отмене статуса согласно § 73 Закона о предоставлении политического убежища в Германии**

Совет беженцев Мекленбурга-Передней Померании и Конференция муниципальных уполномоченных по делам иностранцев земли Мекленбург-Передняя Померания.

В течение последнего времени беженцы, получившие статус, чувствуют себя неуверенно из-за тенденции к процессам отмена статуса. Некоторые из процессов были уже возбуждены Федеральным ведомством по предоставлению статуса беженцев (Бундесамтом) против персон из Ирака и Сербии/Черногории. Вступление в силу Закона об иммигрантах может значительно усилить эту тенденцию. Эта статья является первым руководством для консультации по данным вопросам. Ее текст можно получить с конца мая также на арабском, курдском и сербохорватском языках в Управлении Совета беженцев Мекленбурга-Передней Померании.

Практика Бундесамта

С наступлением перемен в некоторых странах (например, в Косово, Афганистане, Ираке) получившие статус беженцы из этих стран вынуждены считаться с началом процесса по отмену статуса. Часто возбуждение этого процесса происходит на основании предположения о «коренным образом изменившемся положении в стране». При **Что происходит в ходе процесса по отмену статуса**

Сначала Бундесамт решает, будет ли возбужден процесс по отмену статуса. Беженцу дается возможность высказаться по этому поводу. Устное слушание при этом не обязательно должно следовать. Против решения Бундесамта

Переводы будут опубликованы в следующем выпуске.

Признание получившим политическое убежище согласно Статье 16а абзац 1 Основного закона Германии или беженцем согласно Женевской Конвенции ООН о статусе беженцев, так называемый «Kleines Asyl» (§ 51 абзац 1 Закона об иностранцах), не является признанием навсегда. Согласно § 73 Закона о предоставлении политического убежища в Германии оно может быть незамедлительно отменено, если предпосылки к признанию больше не существуют. Например, если ситуация на родине беженца изменилась.

воссоединении семьи Ведомство по делам иностранцев или Министерство внутренних дел, когда речь идет о получении бумаг на въезд в Германию, поручает Бундесамту проверить, может ли быть возбужден процесс по отмену статуса, чтобы в случае необходимости подтвердить потребность иностранца в защите или опровергнуть ее.

об отмене статуса может быть подана жалоба в соответствующий административный суд. Срок обжалования насчитывает 2 недели. Он начинается с момента получения сообщения о решении Бундесамта. Жалоба должна

поступить в суд в течение последующих 2 недель по почте или факсом. В ходе процесса Бундесамт должен быть постоянно в курсе, какой актуальный адрес имеет иностранец. При длительном отсутствии иностранцу необходимо удостовериться, что на поступающую к нему почту будет своевременно отреагировано. Для этого можно нанять юриста, имеющего опыт в юридическом праве для иностранцев и

Когда надо принимать во внимание возможность отмена статуса

Отмен статуса возможен только в том случае, если обстоятельства, важные для оценки ситуации преследования, впоследствии значительно изменились. Изменение мнения о ситуации не имеет при этом значения. С правовой точки зрения является спорным, можно ли еще отменить статус, если он не был отменен сразу после изменения фактического

Что происходит в случае отмена статуса беженца

В случае отмена статуса беженца необходимо рассматривать статус признанного беженца и правовой статус иностранца отдельно. Тот, кто теряет свойства беженца, является с этого времени «обыкновенным иностранцем» и подлечит правилам Закона об иностранцах. Если у него существует право на получение вида на жительство, он получит вид на жительство независимо от принадлежности к

беженцев. Или, как минимум, найти надежного уполномоченного, кто будет распоряжаться вашей почтой.

Судебный процесс имеет отлагательное действие. Это означает, что беженец остается обладателем паспорта беженца согласно Женевской конвенции, пока решение суда не вступит в законную силу. Статус беженца, пока идет процесс, также сохраняется.

состояния дела иностранца. Юрисдикция исходит здесь примерно из срока один год. Поэтому необходимо точно проверить, произошло ли на родине беженца действительное изменение ситуации с репрессиями и последует ли отмен статуса незамедлительно.

беженцам. Если иностранец уже обладает видом на жительство, он поначалу не теряет его, даже если его принадлежность к беженцам отпадает. Внимание: об отмене вида на жительство может решить Ведомство по делам иностранцев еще до того, как решение об отмене статуса становится неоспоримым, то есть когда Ведомство узнает от Бундесамта о его решении.

Последствия отмена статуса для получивших политическое убежище согласно Статье 16а абзац 1 Основного закона

Получивший политическое убежище приобретает согласно Закону об иностранцах, как правило, постоянный вид на жительство. Если начнется процесс по отмену статуса, то сперва вид на жительство сохраняется. В нем, однако, может быть отказано согласно § 43 абз.1 (4) Закона об иностранцах, если признание политическим беженцем теряет силу или становится недействительным. При этом, в рамках определенной свободы при вынесении решения, однако, учитывается, что вид на жительство уже упрочен. Независимость от

социальной помощи, отсутствие судимости, знание немецкого языка, интеграция, трудности, связанные с возвращением на родину, и, прежде всего, продолжительность пребывания в Германии выступают в пользу иностранца, против окончания его вида на жительство.

Получение социальной помощи, с точки зрения права об иностранцах, создает повод для высылки. Поэтому беженец, при возбуждении процесса об отмене его статуса, должен незамедлительно побеспокоиться о том, чтобы стать независимым от социальной помощи.

Последствия отмена статуса для беженцев, получивших признание согласно § 51 абзац 1 Закона об иностранцах («Kleines Asyl»)

Беженцы, получившие статус согласно § 51 абз. 1 Закона об иностранцах, получают лишь Aufenthaltsbefugnis. Он выделяется, как правило, на два года и впоследствии продлевается на последующие два года. В том случае, если отмен этого статуса вступает в законную силу, Ведомство по делам иностранцев, возможно, откажется его продлить. Кроме того, как

Внимание, ловушка!

Персоны, обладающие в течение 6 лет видом на жительство и получившие политическое убежище по Статье 16 Основного закона, либо беженцы согласно Женевской Конвенции могут подать ходатайство на **досрочное получение немецкого гражданства** согласно § 8 StAR-VwV. Однако после подачи ходатайства на гражданство властями автоматически

получившие политическое убежище, так и имеющие Aufenthaltsbefugnis должны учитывать возможность отмены вида на жительство согласно § 43 абз.1 (4) Закона об иностранцах. **Продление его, однако, возможно в рамках определенной свободы при вынесении решений.**

проверяется, не собирается ли Бундесамт возбудить процесс отмена статуса. Если на родине беженца произошли основательные изменения, рекомендуется как следует проверить, не принесет ли в этот момент ходатайство на принятие гражданства скорее вред беженцу, поскольку может привести к потере им права на политическое убежище или

защиту согласно Женевской конвенции. **В такой ситуации необходимо обратиться в консультационный пункт или к юристу, знающему права беженцев.** Если возникают сомнения, то лучше подавать ходатайство на получение гражданства после 8 лет законного пребывания в Германии.

Персоны, которые в течение 8 лет являлись обладателями Aufenthaltsbefugnis, могут получить согласно § 35 Закона об иностранцах постоянный вид на жительство. Ходатайство о нем должно быть подано (непрерывно, чтобы это можно было подтвердить) до вступления в законную силу решения об отмене статуса. Важно, чтобы предпосылки к § 35 Закона об иностранцах к моменту подачи ходатайства уже существовали. Если административный суд в своем решении обязывает предоставить иностранцу постоянный вид на жительство, то, вопреки вступившему в силу решению об отмене статуса, высылка может быть предотвращена. § 35 Закона об иностранцах делает решающей

предпосылкой восьмилетнее законное пребывание в Германии. При этом засчитывается время, в течение которого иностранец имел Aufenthaltsbefugnis, прошел процесс по получению статуса и, при определенных предпосылках, время, в течение которого иностранец имел Duldung (до 4 лет) из-за наличия препятствий, мешающих высылке согласно § 53 или § 54 Закона об иностранцах. Необходимой предпосылкой является независимость от социальной помощи к моменту подачи ходатайства. Получение Kindergeld не имеет при этом значения, в то время как получение Wohngeld может явиться препятствием для выдачи постоянного вида на жительство.

Вопрос, когда выбрать **правильное время для подачи ходатайства**, должен быть в каждом индивидуальном случае как следует обдуман. **Рекомендуется посетить консультационный пункт или адвоката, имеющего опыт в юридическом праве для беженцев.** ■

Bei unseren ausländischen Nachbarn vorbeigeschaut

Von Manfred Quägber

Pasewalk Einen „Interkulturellen Tag“ führte unlängst der Ausländerbeirat des Landkreises Uecker-Randow gemeinsam mit der Stadt Pasewalk, dem Verein „Dialog e.V.“, den Aussiedlern aus Torgelow und dem „Kulturverein für Togo e.V.“ des K & S Wohnheimes Pasewalk durch. Unter den Gästen weilten der im Exil lebende ehemalige Innenminister von Togo, Mr. Alphonso Kokuvi Masseme, der Staatssekretär des Sozialministeriums M – V, Herr Dr. Frederdorff sowie Vertreter der Kreisverwaltung und Stadtverwaltung Pasewalk.



Kurdisches Gesangsduo

Bürger aus Pasewalk ließen es sich ebenfalls nicht nehmen, diesen Tag mitzuerleben. Angereist waren auch Kulturvereine aus Waren, Neubrandenburg, Anklam und Greifswald. Vor dem Podiumsgespräch legte der Exilminister die Entwicklung Togos dar und hatte auch eine Erklärung, warum viele Togo-

lesen politischen Schutz in Deutschland suchen. Bei Kaffee und Kuchen, den die Volkssolidarität Pasewalk anbot, kam es zu manch angeregtem Gespräch.

Stimmung brachten u.a. die Kulturgruppen und Trömler aus Togo. Gemeinsam tanzten die Anwesenden einen afrikanischen Tanz. interessante Darbietungen sahen wir von der Kita der Volkssolidarität aus Pasewalk, den „Tanzmäusen“ der Kita „Storchennest“ Ferdinandshof sowie dem Tanzclub Pasewalk/Strasburg und dem Ueckermünder Sportverein 1861 e.V. Weitere Gruppen und Chöre brachten bekannte Volksweisen und Unterhaltungsmusik ein.



Kinder beim Schminken

Die Kinder des K & S Wohnheimes Bellin zeigten wie „Die Brotzeit in anderen Ländern“ aussieht. Wenn auch mit kleinen Pannen im Ablauf, war es doch ein gelungener Tag, an dem die Besucher kostenlos ein ganztägiges Kulturprogramm geboten bekamen.

Die Veranstalter denken schon jetzt über eine ähnliche Veranstaltung in Ueckermünde nach. ■

Vorwärts in die Vergangenheit !



Zum Zuwanderungsgesetz (April 2004)

Einigung zum Zuwanderungsgesetz PRO ASYL: Etikettenschwindel wird Gesetz – Grüne Politik nach dem Motto: Augen zu und durch

Regierung und Opposition behaupten in quasi großkoalitionärer Eintracht, der Kompromiss zum Zuwanderungsgesetz habe eine historische Dimension. Epochale Bedeutung hat nach Auffassung von PRO ASYL lediglich die eitle Selbstfeier der Politiker zum Abschluss des mehrjährigen Polittheaters, an dessen Ende ein Gesetz präsentiert wird, das kaum eines der Versprechen der Vergangenheit einlöst. Den Vorhang zu - und die zentralen Fragen offen. Der Etikettenschwindel wird Gesetz.

Zuwanderung wird auch künftig kaum ermöglicht, es sei denn, man bringt als Unternehmer die erste Million mit und schafft zehn neue Arbeitsplätze oder findet als Studienabsolvent zeitnah einen Arbeitsplatz. Eine aus demographischen und ökonomischen Gründen wünschenswerte Einwanderungsmöglichkeit wird nicht eröffnet.

Nach Auffassung von PRO ASYL werden viele politische Absichtserklärungen der Vergangenheit, nicht nur abgegeben von den Grünen, sondern auch von anderen Bundestagsparteien, durch das Gesetz nicht oder völlig unzureichend umgesetzt.
(Aus einer Presseerklärung vom 18. Juni 2004)



Einwanderung ermöglichen, Integration fördern und Flüchtlinge besser schützen: Dies waren die Zielsetzungen. Die ursprünglichen Ziele werden nicht erreicht. Die in dem Gesetz ohnehin eingebauten Verschärfungen und Restriktionen werden von den Verhandlungspartnern der Parteien nicht mehr in Frage gestellt. Stattdessen werden die zukunftsweisenden Ansätze aus dem Gesetz gestrichen. Ein gesellschaftlich notwendiges Reformprojekt ist inhaltlich gescheitert:

- Statt Einwanderung zu gestalten, bleibt es bei der Abkapselung Deutschlands. Das Punktesystem als arbeitsmarkunabhängiges Steuerungsinstrument wurde auf Druck der

Union wieder gestrichen. Der generelle Anwerbestopp von 1973 soll bestehen bleiben.

- Die Integration bleibt ein weitgehend unbestelltes Feld. Die Integrationsmaßnahmen werden ausschließlich auf den Spracherwerb beschränkt. Eine Vielzahl von Flüchtlingen und Migranten bleibt ausgeschlossen. Der ursprünglich vorge-sehene Rechtsanspruch wird umgewandelt in eine für die Betroffenen kostenpflichtige und mit ausländerrechtlichen und sozialen Sanktionsme-CHANISMEN gekoppelte Pflichtveranstaltung.
- Der desaströse Zustand der Kettenduldungen wird nicht beendet. Eine Bleiberechtsregelung für langjährig in Deutschland Geduldete fehlt.
- Unter dem Deckmantel der Terrorismusbekämpfung werden zentrale rechtsstaatliche und menschenrechtliche Standards zur Disposition gestellt. Im Ausländerrecht wird der Gedanke der Gefahrenabwehr noch stärker ausgeweitet

Im Bereich des Flüchtlingsschutzes ist positiv zu bewerten, dass es zur längst überfälligen Anerkennung von nichtstaatlicher und geschlechtsspezifischer Verfolgung kommen soll. Zu dieser Anpassung an die Genfer Flüchtlingskonvention (GFK) ist Deutschland aufgrund europarechtlicher Verpflichtungen gezwungen. Die EU-Richtlinie zum Flüchtlingsschutz macht in diesem Bereich verbindliche Vorgaben, die unabhängig vom Zuwanderungsgesetz umzusetzen sind.

Dagegen bringt das Zuwanderungsgesetz für Asyl-suchende auch Verschlechterungen. Zum Beispiel werden Exilaktivitäten von Flüchtlingen entgegen der GFK nicht mehr im Asylfolgeverfahren berücksichtigt.

Bereits der Gesetzesentwurf war ein vorweggenommener Kompromiss mit der Opposition. Trotzdem treibt die Union Rot – Grün mit immer weiteren Verschärfungsvorschlägen vor sich her.

Von den Verhandlungen im Vermittlungsausschuss sind keine positiven Impulse mehr zu erwarten. Die allgemeine Aufbruchstimmung, die von dem Zuwanderungsbericht der Süßmuth – Kommission im Sommer 2001 ausging, ist erloschen. Das Gesetz ist in seiner jetzt verhandelten Form weit davon entfernt, einen Paradigmenwechsel in der Einwanderungspolitik herbeizuführen. Von der Idee eines modernen und innovativen Zuwanderungsgesetzes ist so gut wie nichts übrig.

Deswegen fordern wir die Bundesregierung auf, die Verhandlungen mit der Union abzubrechen und dieses restriktive Gesetz nicht zu verabschieden. Die Bundesregierung kann statt des zustimmungspflichtigen Zuwanderungsgesetzes wesentliche Reformen im Ausländer- und Asylrecht auch ohne die Zustimmung des Bundesrates beschließen.

Zu recht hat der Parteitag von Bündnis 90/Die Grünen im November 2003 davor gewarnt, das Zuwanderungsgesetz zu einem Akt bloßer symbolischer Politik verkommen zu lassen und eine echte Reform eingefordert: „Wir werden es nicht zulassen, dass ein schlechtes Gesetz den politischen Handlungsspielraum für moderne und humane Migrations- und Flüchtlingspolitik auf Jahre verspielt. Verschlechterungen gegenüber dem geltenden Ausländerrecht wird es mit uns nicht geben. Ein Gesetz ohne Reformgehalt werden wir nicht mittragen.“

Dies müsste eigentlich nicht nur für Bündnis 90/Die Grünen gelten, sondern für alle Parteien, alle Politiker und alle gesellschaftliche Gruppierungen, die für einen Paradigmenwechsel in der Einwanderungs- und Flüchtlingspolitik eintreten.

Einwanderungsland Deutschland?

Alle Experten sind sich einig: langfristige Einwanderungspolitik kann nicht von kurzfristigen Konjunkturdaten abhängig gemacht werden. Die gegenwärtige Verkürzung der Debatte in Europa hat im Januar 2004 den Widerspruch des UN – Generalsekretärs Kofi Annan herausgefordert. In einer Rede vor dem Europäischen Parlament betonte er, dass es sich bei der Frage der Zuwanderung um eine der wichtigsten Prüfungen handele, der sich die wachsende Europäische Union stellen müsse. Annan wies darauf hin, dass die Bevölkerung in der EU ohne Zuwanderung bis zum Jahr 2050 um 50 Millionen Menschen sinken werde: „Im 21. Jahrhundert brauchen die Einwanderer Europa. Aber auch Europa braucht die Einwanderer.“

Die Bundesregierung war angetreten, mit der Aufhebung des Anwerbestopps von 1973 der Tatsache Rechnung zu tragen, dass Deutschland ein Einwanderungsland ist. Schon heute existieren über 30 Ausnahmetatbestände zum Anwerbestopp. Im Jahr 2002 wurden nach der Anwerbestoppausnahmereverordnung 380.000 Arbeitserlaubnisse erteilt. Hier verkehrt sich die Ausnahme zum Regelfall. Jetzt soll die Aufhebung des generellen Anwerbestopps auf Druck der Union im Vermittlungsausschuss gestrichen werden.

Gleichzeitig fordern CDU-Politiker wie die hessische Sozialministerin weitere Ausnahmeregelungen für Pflegekräfte aus Osteuropa – allerdings befristet auf drei Jahre. Dies zeigt, dass die Union noch immer am längst gescheiterten Konzept des „Gastarbeiters auf Zeit“ festhält.

Das von Rot – Grün in den Verhandlungen mit der Union verloren gegebene Punktesystem sollte ein innovatives und modernes Instrument zur Gestaltung einer nachhaltigen und sinnvollen Einwanderungspolitik sein. Über das Punktesystem sollten – nach Festlegung eines Kontingentes – Migranten nach bestimmte Kriterien wie Sprachkenntnisse, Alter, Qualifikation etc. ausgewählt werden. Ihnen sollte die Einwanderung ermöglicht werden. Es hätte eine Form der Zuwanderung nach Deutschland geschaffen, die sich nicht nur an der kurzfristigen Engpassbehebung auf dem deutschen Arbeitsmarkt orientiert hätte, sondern auch an der demographischen Entwicklung. Die gezielte Anwerbung von

qualifizierten Arbeitsmigranten wäre mit dem Punktesystem möglich gewesen. Gleichzeitig hätte ein Einwanderungskonzept, das auf Langfristigkeit und Integration setzt, Einzug ins deutsche Migrationsrecht gehalten. Die weiterführende Botschaft einer solchen Regelung hätte gelautet: Deutschland sieht Einwanderung als etwas Positives an – als Chance nicht nur für die Einwanderer, sondern auch für die Aufnahmegesellschaft. Das arbeitsmarktunabhängige Punktesystem hätte somit einer Entwicklung Rechnung getragen, der sich die westlichen Gesellschaften im Zeitalter der Globalisierung nicht länger verschließen können: Menschen werden mobiler! Auch deutsche Staatsangehörige wandern Jahr für Jahr aus. Eine Politik die so tut, als gäbe es diese Wanderungsbewegungen nicht, kann sie auch nicht in ihrem Sinne gestalten. Ein Zuwanderungsgesetz ohne Punktesystem belässt es bei der Vogel – Strauß – Politik der Vergangenheit!

Integration: Sanktionen statt Angebote

Effektive Integrationskonzepte dürfen sich nicht auf den Spracherwerb beschränken. Sie müssen dazu beitragen, Migranten die gleichberechtigte Teilhabe am gesellschaftlichen Leben zu ermöglichen. Voraussetzungen sind Rechtssicherheit, gesicherter Aufenthalt, gleichberechtigter Zugang zu Bildung und Beschäftigung und Freiheit von Diskriminierung. Dies gilt gleichermaßen für Neuzuwanderer und seit langem hier lebende Migranten.

Schon das Zuwanderungsgesetz konzentrierte sich fast nur auf Sprachkurse. Allerdings sollte nur Neuzuwanderern ein Rechtsanspruch hierauf eingeräumt werden. In den Verhandlungen wurde das Anrecht zur Pflicht. Sie soll auch auf bereits hier lebende Ausländer wirken, wenn sie »besonders integrationsbedürftig« sind. In eigenem Ermessen sollen die Ausländerbehörden entscheiden, wen sie zur Teilnahme verpflichten. Die Durchführung der Kurse soll mit ausländerrechtlichen und sozialen Sanktionen flankiert werden: Ein „erfolgreich abgelegter Abschlusstest“ wäre zukünftig zur Verlängerung der Aufenthaltserlaubnis oder für den Bezug der Arbeitslosen- oder Sozialhilfe in voller Höhe nötig. Es besteht die Gefahr, dass die Ausländerbehörden die Integrationskurse als Sanktionsinstrument gegenüber missliebigen Flüchtlingen und Migranten benutzen. Die Kursgebühren sollen noch stärker als bislang geplant die Teilnehmenden selbst tragen. Dieses Modell wirkt der Integration entgegen statt sie zu befördern.

Beschlüsse der Parteien:

„Integration ist für uns ein wechselseitiger Prozess der Annäherung. Ziel der Integration von Zuwanderinnen und Zuwanderern in die Gesellschaft ist eine gleichberechtigte am ökonomischen, sozialen politischen und kulturellen Leben.... Die neue Integrationskonzeption bezieht auch jene ein, die in den letzten Jahrzehnten zu uns gekommen sind. (SPD – Bundestagsfraktion 2001)

„Unser Ziel ist es, Migrantinnen und Migranten gleichberechtigte Zugangsmöglichkeiten zu Arbeit, Bildung, sozialen Dienstleistungen und politischer Beteiligungsberechtigung zu ermöglichen.“

(Bündnis 90/Die Grünen, Parteitag, November 2003)

Flüchtlinge schützen?

Nichtstaatliche Verfolgung

Mit der politischen Einigung über die EU – Richtlinie zum Flüchtlingsschutz am 30. März 2004 ist die Anerkennung nichtstaatlicher Verfolgung EU – weit verpflichtend als Mindeststandard eingeführt worden. Die europarechtliche Verankerung der sich aus der GFK ableitenden Schutzgarantien ist für das deutsche Asylrecht von zentraler Bedeutung: Bis heute werden Flüchtlinge abgelehnt, weil sie aus Ländern kommen, in denen keine staatlichen Strukturen vorhanden sind. Schutzsuchenden aus Somalia zum Beispiel wird seit Jahren mit der Standardargumentation, in Somalia existiere weiterhin keine staatliche Gewalt, von der Verfolgung ausgehen könnte, der Flüchtlingsstatus verweigert. Jedoch umfasst der Schutzanspruch der GFK auch die Fälle der nichtstaatlichen Verfolgung.

Es zu begrüßen, dass das Zuwanderungsgesetz die Anerkennung nichtstaatlicher Verfolgung als asylrelevant vorsieht. Die Verbesserung des Flüchtlingsschutzes ist aber schon auf europäischer Ebene erreicht worden. Die entsprechende EU-Richtlinie muss ohnehin in nationales Recht umgesetzt werden. Für die Anerkennung nichtstaatlicher Verfolgung ist das Zuwanderungsgesetz deswegen nicht erforderlich.

Geschlechtsspezifische Verfolgung

Die EU -Richtlinie zum Flüchtlingsschutz verpflichtet die EU-Mitgliedstaaten, Menschen vor geschlechtsspezifischer Verfolgung Schutz zu gewähren. Auch damit wird im deutschen Asylrecht eine Schutzlücke geschlossen. Es ist darauf zu drängen, dass die Intention der EU-Richtlinie, nämlich geschlechtsspezifische Verfolgung im Sinne der GFK anzuerkennen, geltendes Recht wird. Eine bloße Übernahme des EU-Richtlinien-Wortlauts, wie im Vermittlungsausschuss vorgeschlagen könnte zu kurz greifen. Denn obwohl Verwaltungsgerichte in Deutschland zunehmend sensibler mit Opfern geschlechtsspezifischer Verfolgung umgehen, kam es immer wieder zu Entscheidungen, die nicht im Einklang mit der GFK standen. So wurde Opfern von Genitalverstümmelung, Vergewaltigungen im staatlichen Gewahrsam und von systematischen Vergewaltigungen in Kriegssituationen entgegengehalten, dass sie keine staatliche Verfolgung erlitten hätten. Frauen sind oftmals die Hauptleidtragenden der um sich greifenden Gewalt in vielen Regionen dieser Welt, in denen staatliche Strukturen zerbrechen. Sie müssen vor gewalttätigen Warlords und Marodeuren, vor grausamen Menschenrechtsverletzungen geschützt werden. Um verfolgte Frauen effektiv zu schützen, brauchen wir eindeutige Gesetzestexte.

Kettenduldungen abschaffen?

Alle politischen Parteien haben sich im Grundsatz dafür ausgesprochen, die sogenannten Kettenduldungen abzuschaffen.

Beschlüsse der Parteien:

„Duldungen, insbesondere Kettenduldungen stellen keinen Aufenthaltstitel dar. Sie sollten auf insgesamt maximal ein Jahr begrenzt werden.“
(SPD – Bundestagsfraktion 2001)

„Der unwürdige Zustand der Kettenduldungen muss ein Ende haben.“
(Bündnis 90/Die Grünen, Parteitag, November 2003)

„Im Unterschied zum geltenden Recht gilt das Prinzip der Durchlässigkeit...Damit wird die Möglichkeit eines flexiblen Umgangs mit langjährig in Deutschland Aufhältigen eröffnet...“
(CDU – Bundesausschuss, Juni 2001)

„Im Rahmen einer Altfallregelung sollten die Ermessenstatbestände daher in Anspruchstatbestände umgewandelt werden, so dass eine Aufenthaltsverfestigung nach mindestens zweijähriger Duldungszeit beginnen kann.“
(FDP – Bundstagsfraktion Juli 2001)

Doch die angebliche Lösung dieser Problematik im Zuwanderungsgesetz kann nicht halten, was die Verhandlungsführer versprechen. Die Verlautbarungen aus dem Vermittlungsausschuss zeigen, dass sich an der Grundkonstruktion der Duldung – unabhängig davon, ob sie zukünftig „Bescheinigung“ heißen soll – nichts ändern wird. Gegenwärtig leben in Deutschland über 150.000 Menschen schon länger als fünf Jahre mit einer Duldung.

Aufruf „Wer lange hier lebt, muss bleiben dürfen!“

Zum Tag des Flüchtlings 2003 hat PRO ASYL zusammen mit Dr. Christian Schwarz – Schilling die Initiative ergriffen und den bundesweiten Aufruf „Wer lange hier lebt, muss bleiben dürfen!“ gestartet. Zahlreiche prominente Persönlichkeiten aus dem Bereich des öffentlichen Lebens haben sich hinter unsere Initiative gestellt. Mehr als 40.000 Menschen unterstützen diesen Aufruf. Um das Zuwanderungsgesetz positiv zu beeinflussen, wurde eine Petition an den Deutschen Bundestag gestellt, die gegenwärtig in der Beratung ist. Diese enorme Resonanz zeigt, wie dringend unsere Forderung ist und wie breit die gesellschaftliche Unterstützung ist.

Das Zuwanderungsgesetz wird das Problem nicht lösen. Denn an entscheidenden Stellen sind die Paragraphen im Gesetz so konstruiert, dass viele der bislang Geduldeten nicht von ihnen profitieren können. Eine der Voraussetzungen für eine Aufenthaltserlaubnis soll sein, dass eine Ausreise weder möglich noch zumutbar ist. Eine Ausreise ist aber in viele Kriegs- und Krisengebiete dieser Erde theoretisch möglich, so z. B. in den Kosovo und nach Afghanistan. Den Betroffenen wird vorgehalten, dass sie dorthin „freiwillig“ ausreisen können, obwohl Abschiebungen wegen der instabilen Situation vor Ort, mangelnden Verkehrsverbindungen oder Einwänden von UN-Organisationen nicht durchgeführt werden können.

Wird jedoch unterstellt, dass eine „freiwillige“ Ausreise möglich ist, wird dem Betroffenen keine Aufenthaltserlaubnis erteilt. Aber selbst wenn im Einzelfall festgestellt wird, dass eine Ausreise un-

möglich ist, kann der Geduldete immer noch nicht auf eine Aufenthaltserlaubnis hoffen. Dann wird, nach der Logik des Gesetzes, gefragt, ob er seine Situation selbst verschuldet hat. Die Ausländerbehörde kann nach Gründen suchen, warum der Betroffene nicht dafür gesorgt hat, dass er ausreist. Es gibt daher begründete Zweifel, ob langjährig geduldete Flüchtlinge aus Afghanistan, dem Kosovo und anderen Kriegs- und Krisengebieten nach dem Zuwanderungsgesetz ein dauerhaftes Aufenthaltsrecht erhalten werden. Damit den mehr als 150.000 Menschen langjährig Geduldeten geholfen werden kann, bedarf es einer unbürokratischen Bleiberechts- bzw. Altfallregelung.

Härtefallregelung: Keine Lösung!

Die Vertreter aller Parteien im Vermittlungsausschuss scheinen sich einig zu sein, das starre Ausländerrecht durch eine Härtefallregelung ergänzen zu wollen. Ins besondere die Unionsseite instrumentalisiert diesen Konsens jedoch, wenn sie darauf beharrt, eine solche Regelung könne eine generelle Bleiberechtsregelung ersetzen.

Härtefallentscheidungen können nämlich immer nur in einer überschaubaren Anzahl von Fällen greifen. Es geht dabei um Einzelfälle, bei denen beispielsweise eine schwere Krankheit, die Möglichkeit zur Beendigung einer Schulausbildung oder andere besondere soziale Gründe eine Rolle spielen. In einer am 7. Februar 2004 gehaltenen Rede hat der nordrhein-westfälische Innenminister Behrens betont, dass die Härtefallregelung nur für ganz besonders gelagerte Einzelfälle gedacht sei. Systemfehler des Ausländerrechts kann eine Härtefallregelung nicht beheben.

„Terrorabwehr“ durch Aushebelung des Rechtsstaates

Bereits die ersten beiden Antiterror - Pakete aus dem Jahr 2001 sind in das Zuwanderungsgesetz integriert worden. Nach den Anschlägen von Madrid im März 2004 wird nun in den Vermittlungsverhandlungen von Union und SPD versucht, ein weiteres Mal die rechtsstaatlichen Garantien für in Deutschland lebende Migranten zurückzuschrauben.

Verdachtsausweisungen, wie sie jetzt im Zusammenhang mit den Verhandlungen um das Zuwanderungsgesetz diskutiert werden, sind rechtsstaatswidrig und unverhältnismäßig. Es handelt sich um einen absurden Versuch, die Gefahr zu exportieren, in der Hoffnung, dass sie nicht wiederkehrt.

Die bei den Unionsvertreter Koschyk und Strobl forderten den Bundesinnenminister weitergehend auf, auch vor internationalen Menschenrechtsabkommen nicht halt zu machen. Er solle „die erforderlichen supranationalen Schritte zur Lockerung des absoluten Abschiebeschutzes nach der Europäischen Menschenrechtskonvention einfordern“, damit kriminelle Extremisten abgeschoben werden könnten. In letzter Konsequenz würde dies auch eine Abschiebung in die Folter bedeuten. Mit solchen Forderungen wird eine Dynamik entfaltet, die Schritt für Schritt zu einer Erosion des internationalen Menschenrechtsschutz führen könnte. Menschenrechtsabkommen sind aber keine unverbindlichen Gutwettervereinbarungen. Der Europä-

ische Gerichtshof für Menschenrechte hat immer wieder klargestellt, dass der Schutz des Artikels 3 EMRK ein absoluter ist. Dies gilt selbst im Fall des öffentlichen Notstandes. Völkerrechtliche Mindeststandards dürfen in schwierigen Zeiten nicht unterlaufen werden, sondern müssen sich gerade dann bewähren.

Weitere Schattenseiten des Zuwanderungsgesetzes

Die öffentliche Debatte um das Zuwanderungsgesetz konzentriert sich auf wenige exponierte Themen. Darüber gerät in Vergessenheit, dass der Entwurf selbst schon viele asyl- und ausländerpolitische Fragen nicht löst und weitere Verschärfungen bringt, z.B.:

- Das Zuwanderungsgesetz sieht vor, dass die Länder Ausreisepflichtige in Lagern („Ausreiseeinrichtungen“) unterbringen können. Hier wird Druck ausgeübt, um ihre „freiwillige“ Ausreise zu erzwingen. Die Ausreisezentren sind nicht die Alternative zur Abschiebungshaft, sondern ihre Ergänzung. Psychische Zermürbung ist die Taktik und das Abdrängen der hier Untergebrachten in die Illegalität die Folge der »Ausreisezentren«.
- Die menschenunwürdige Praxis der bis zu 11/2 Jahre dauernden Abschiebungshaft wird unverändert in das Zuwanderungsgesetz übernommen.
- Das Thema der Menschen in der Illegalität wird weiter verdrängt. Noch nicht einmal den Forderungen nach der Sicherung sozialer Mindeststandards auch für diese Personengruppen wird Rechnung getragen. Diejenigen, die Illegalisierte aus humanitären Gründen unterstützen, können weiterhin kriminalisiert werden.
- Die Regelungen des Gesetzes zur Familienzusammenführung sind nicht nur hinsichtlich des Kindernachzugsalters unbefriedigend. Der generelle Ausschluss des Familiennachzuges in den Fällen des § 25 Abs. 4 und 6 Aufenthaltsgesetz ist inakzeptabel, weil der angeblich vorübergehende Aufenthalt oft jahrelang andauert. Eine dauerhafte Familientrennung widerspricht der Europäischen Menschenrechtskonvention und dem Grundgesetz.
- Das Kindeswohl wird weiter missachtet, indem die UN-Kinderrechtskonvention durch das Zuwanderungsgesetz nicht umgesetzt wird und stattdessen der ausländerrechtliche Vorbehalt gegen die Konvention aufrecht erhalten bleibt.
- Das Flughafenverfahren wird, trotz der rechtsstaatlichen Bedenken, nicht abgeschafft.
- Die so genannte Residenzpflicht bleibt unangestastet: Die Begrenzung des Bewegungskreises von Asylbewerbern auf den Landkreis oder die Stadt bleibt bestehen. Diese Restriktion ist sachlich nicht gerechtfertigt, unverhältnismäßig und unterläuft europäische Vergleichsmaßstäbe.

- Die Anwendbarkeit des Asylbewerberleistungsgesetzes wird ausgedehnt, statt dieses unsoziale Gesetz endlich abzuschaffen. Die dreijährige massive Absenkung der lebensnotwendigen Versorgung soll zukünftig auch diejenigen treffen, die u.a. aus völkerrechtlichen oder humanitären Gründen eine Aufenthaltserlaubnis nach § 25 Abs. 4 oder 6 AufenthG erhalten.
- Die Ausweitung der Möglichkeiten, eine Arbeits-erlaubnis zu erteilen, bedarf nicht der Zustimmung des Bundesrates. Die rot – grüne Mehrheit kann zum Beispiel für eine Liberalisierung des Nachrangigkeitsprinzips sorgen.
- Ausländischen Studierenden, die an deutschen Hochschulen studiert haben, kann nach dem Studium die Möglichkeit zur Arbeitsaufnahme erleichtert werden.
- Die Möglichkeit des Wechsels von der Duldung in einen Aufenthaltsstatus aus humanitären Gründen kann erleichtert werden.
- Eine Härtefallregelung kann ebenfalls beschlossen werden.
- Die Bundesregierung kann die deutschen Vorbehalte zur UN-Kinderrechtskonvention zurück-ziehen und damit die Situation hier lebender minderjähriger Flüchtlinge verbessern.
- Ohne Zustimmung des Bundesrates kann die Bundesregierung ihre Anstrengungen im Integra-tionsbereich durch Erhöhung des entsprechenden Haushaltstitels verstärken.
- Durch die Erarbeitung eines Antidiskriminierungs-gesetzes kann und muss die Bundesregierung ohne weiteren Verzug die beiden Gleichstellungsrichtlinien der Europäischen Union aus dem Jahr 2000 wirkungsvoll in die nationale Gesetzgebung transferieren.

Es geht auch ohne die Union

Statt ein mangelhaftes Zuwanderungsgesetz zu beschließen, sollte die Bundesregierung den Mut aufbringen, Reformen auf den Weg zu bringen, die für die Migrations- und Flüchtlingspolitik tatsächlich etwas Positives bewirken. Es gibt viele Bereiche, in denen die Bundesregierung auch ohne Konsens mit der Opposition handeln kann. Die Bundesregierung sollte diese Möglichkeiten nutzen, statt sich auf faule Kompromisse einzulassen!

Wer sich den drängenden gesellschaftspolitischen Fragen, wie die moderne Gestaltung von Einwanderung, wirklich stellen möchte, der kann das bestehende Ausländerrecht – zumindest in Teilbereichen – auch ohne Zustimmung des Bundesrates reformieren. ■

Wir waren überall...

Von Sylvia Giesler

Vom 26.05.2004 bis zum 28.05.2004 begaben sich Hanni Gruttmann, Vorstandsvorsitzende des Flüchtlingsrates Mecklenburg-Vorpommern e.V., Bärbel Zia, Geschäftsführerin und Projektkoordinatorin des Flüchtlingsrates M-V e.V. und Sylvia Giesler, Projektassistentin des Flüchtlingsrates M-V e. V. auf eine Rundreise zur Vernetzung der Flüchtlingsarbeit im Rahmen des EFF-Projektes.

Pünktlich um 06:00 Uhr ging die Fahrt mit frisch gekochtem Kaffee und duftenden Käsebrötchen im Auto los. Die erste Anlaufstelle war für uns drei Frauen die DRK-Beratungsstelle für Migranten in Pasewalk. An diesem Treffen nahmen teil:

- Herr Quägber, der Ausländerbeauftragte des Landkreises Uecker-Randow und Mitglied des Ausländerbeirates Pasewalk,
- Frau Falk, Sympathisantin des Flüchtlingsrates und ehemalige Mitarbeiterin in der Initiativgruppe für Ausländer in Neubrandenburg,
- Herr Minow vom DRK, tätig in einem Pilotprojekt für die Betreuung von dezentral untergebrachten Flüchtlingen,
- Frau Dornbrack, Gleichstellungs-, Kinder-, Jugend- und Familienbeauftragte, und zukünftige Ausländerbeauftragte des Landkreises Uecker-Randow,
- Herr Kilavuz, anerkannter politischer Flüchtling nach Artikel 16a GG, Kurde aus der Türkei, arbeitet ehrenamtlich in einem Asylbewerberheim mit Kindern, die

Landesmeister im Tischtennis geworden sind, Mitglied im Ausländerbeirat,

- Herr Gutschmidt, Mitglied im Ausländerbeirat, hat viele Jahre Deutschunterricht an der Volkshochschule gegeben und gibt heute teilweise ehrenamtlich Deutschunterricht für Asylbewerber, Migranten und Ausländer,
- Herr Nossin, EU- Bürger, Mitglied im Ausländerbeirat, Begründer einer Bürgerinitiative in Uecker-münde.

Dieses Treffen war sehr herzlich. Es war schön zu hören, wie die Zusammenarbeit zwischen diesen Menschen abläuft, wie man sich gegenseitig hilft, um Veranstaltungen zu organisieren oder Menschen betreut und begleitet. Liebe Leute aus Pasewalk, stellt euch und eure Arbeit doch in einer der nächsten Hefte genauer vor.



Gesprächskreis in der DRK – Beratungsstelle für Migranten in Pasewalk

Am Nachmittag sind wir unangemeldet nach Jürgenstorf gefahren, um das neue zukünftige Asylbewerberheim zu inspizieren. Da man uns den Zugang zur Baustelle gewährte, konnten wir die Gemeinschaftsküchen, die Teeküchen, die Bäder, Waschmaschinenräume, einzelne Zimmer und die Familienräume besichtigen. Für uns stand nach der Besichtigung fest, der Flüchtlingsrat Mecklenburg-Vorpommern e.V. wird zum Betreiber Kontakt aufnehmen, um gemeinsam mit diesem einige Fragen, die durch die Besichtigung aufgetreten sind, zu besprechen.

Danach ging unsere Fahrt zu IKUWO, nach Greifswald. Es ist erstaunlich, wie viele junge nette engagierte Leute es gibt, die sich ehrenamtlich für Menschen einsetzen. Nachdem wir uns im Haus von IKUWO bekannt gemacht haben, das wunderschöne Haus besichtigt, die Wintervorräte



Im Café des IKUWO – Hauses in Greifswald

bestaunen konnten, haben wir in Begleitung von Steffi Ziege und Dirk Stahlboom unsere Unterkunft, die türkische Pension „Das Sofa“ aufgesucht und zu Abend gegessen. Zurück im Haus von IKUWO, haben wir die Attraktivität und den Bekanntheitsgrad dieses Hauses kennen gelernt. Diese vielen angenehmen jungen Leute aus der Stadt Greifswald, der Umgebung und der Universität Greifswald müssen doch helfen können, an einer besseren Welt zu arbeiten oder wenigstens in der Stadt Greifswald für Toleranz unter den Menschen zu sorgen. Am nächsten Vormittag wurden dann Gedanken zur weiteren Arbeit vor Ort, mit dem Flüchtlingsrat M-V e.V. und anderen Vereinen/Organisationen bzw.

Institutionen besprochen. IKUWO besitzt einen sehr schönen Hofgrillplatz, einen vielseitig angelegten Garten und ein bewohnbares Hinterhaus.

Also IKUWO, macht euch bekannt in unserem nächsten Heft.

Nachdem wir zwei Tage, ca. 350 Kilometer, unterwegs waren, mit interessanten Menschen über ihre Arbeit mit Flüchtlingen sprachen, sind wir auf dem Hof Ulenkrug angekommen. Der Empfang war sehr herzlich. Auf der Veranda bei schönstem Wetter konnten wir über unsere bisherige Fahrt, den Neuigkeiten und der Arbeit unserer Gesprächspartner berichten. Bei Kaffee und selbstgepressten Saft konnten wir unseren Gedanken nachhängen. Vor dem Abendessen haben wir unsere Nachtquartiere, umgebaute Bauwagen, besichtigt. Auf dem Hof Ulenkrug wird das Abendessen gemeinsam eingenommen. Es kann Jeder neben Jedem sitzen, über den zu Ende gehenden Tag sprechen, seine Arbeit auf dem Hof oder in der Schule. Nach dem Abendessen haben wir lange am Feuer gesessen und die Bewohner des Uhlenhofes haben über ihre Arbeit mit Flüchtlingen, die Funktion von Longo mai und den Alltag der Kinder gesprochen.



Auf dem Hof Ulenkrug

Wir hoffen in der nächsten Ausgabe eine Selbstdarstellung von Longo mai abdrucken zu können, denn das Leben auf dem „Land“ ist nicht allein zu meistern. ■

Literatur

Khaled Hosseini: Drachenläufer - Roman



Berlin Verlag, Berlin
ISBN 3-8270-0516-7

Afghanistan 1975: Ein Land im Schatten der Geschichte. In Kabul wächst der zwölfjährige Amir auf, der unbedingt einen Wettbewerb im Drachensteigen gewinnen will um seinem Vater seine Stärke zu beweisen. Dazu braucht er die Hilfe seines Freundes Hassan. Hassans Vater ist der Diener von Amirs Vater. Trotz ihrer unterschiedlichen Herkunft verbindet die beiden Jungen eine innige Freundschaft, die allen Herausforderungen aus der Nachbarschaft standhält. Bis am Ende des Wettkampfes diese Freundschaft von Amir auf schreckliche Weise verraten wird. Diese Tat verändert das Leben beider dramatisch, ihre Wege trennen sich, während das Land gleichzeitig seiner Zerstörung entgegengeht.

Viele Jahre später kehrt der erwachsene Amir aus dem Ausland in seine Heimatstadt Kabul zurück, um seine Schuld zu tilgen.

Der Leser wird Zeuge der dramatischen Schicksale der beiden Jungen und erlebt ihre Liebe und ihre Lügen, ihre Trennung und Wiedergutmachung.

Khaled Hosseini wurde 1965 in Kabul, Afghanistan, als Sohn eines Diplomaten geboren. Seine Familie erhielt 1980 politisches Asyl in den Vereinigten Staaten. Hosseini lebt heute als Arzt in Nordkalifornien. Drachenläufer ist sein erster Roman, er erschien gleichzeitig in zwölf Ländern. ■

Siba Shakib: Nach Afghanistan kommt Gott nur noch zum Weinen – Die Geschichte der Shirin – Gol



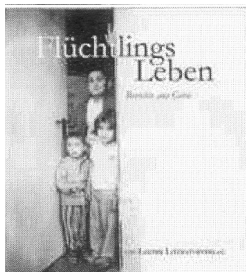
Wilh. Goldmann Verlag,
München
ISBN 3-442-45515-4

Bei einer ihrer zahlreichen Reisen nach Afghanistan, dem Land am Hindukusch begegnet die Dokumentarfilmerin Siba Shakib in einem Flüchtlingslager Shirin – Gol. Sie ist spontan gefesselt von der Kraft und der Ausstrahlung dieser Frau, die ihr Leben erzählt. Ein Leben, das exemplarisch ist für das Schicksal der afghanischen Frauen. Shirin – Gol wird in einem abgelegenen Bergdorf geboren. Ihr Name bedeutet Süße Blume, doch ihr Alltag entbehrt jeder Süße. Er ist vielmehr bestimmt von jahrhundertealten Traditionen, von Armut, Korangläubigkeit und der Enge des islamischen Frauenbildes. Shirin – Gol ist ein kleines Mädchen, als die Russen einmarschieren. Ihr Vater und ihre Brüder ziehen in die Berge und schließen sich dem Widerstandskampf der Mujahedin an. Ihre Schwestern brechen die Regeln, legen den Schleier ab, verführen russische Soldaten, doch nur um sie zu

ermorden. Als ihr Dorf zerstört wird, fliehen die Frauen nach Kabul. In der Hauptstadt muss Shirin – Gol in die Russenschule, vor der sie sich zunächst fürchtet, bis sie entdeckt, wie viel reicher ihr Leben durch Wissen und Bildung sein kann. In diesen Jahren gewinnt sie die innere Stärke für alles Kommende: Für die Heirat mit einem Mann, dem sie zum Ausgleich für Spielschulden zur Frau gegeben wird, für die endlosen Verfolgungen und Vergewaltigungen und schließlich für die Flucht vor dem Taleban – Regime.

Siba Shakib wurde im Iran geboren und wuchs in Teheran auf. Als Perserin sind ihr Religion, Tradition und Mentalität der Menschen in Afghanistan vertraut. Seit sechs Jahren arbeitet sie dort als Autorin und Filmemacherin. Ihre zum Teil preisgekrönten Dokumentationen, vor allem für die ARD, sind aufrüttelnde Belege für die verheerende Situation der Bevölkerung in Afghanistan. Siba Shakib lebt in Deutschland. ■

Flüchtlings Leben – Ein Bericht aus Gera



Von Loeper Literatur-
Verlag im Ariadne
Buchdienst, Karlsruhe
ISBN 3-86059-457-5

„Wer kann besser zur Aufklärung beitragen als Betroffene selbst?“ So hatten MitarbeiterInnen des Sozialdienstes für Flüchtlinge des Diakonieverbundes Gera e.V. Flüchtlinge gebeten, etwas aufzuschreiben über ihr Leben, ihre Ängste und ihre Sorgen, über ihre Erwartungen und Freuden, über das, was ihr Leben ausmacht. Es sind Berichte und Fotoserien entstanden, die in einer Ausstellung in Gera mit überaus großer Resonanz präsentiert wurden. Dieser Band gibt das eindrucksvolle „Fototagebuch“ wieder, das in diesem Projekt entstanden ist. Es schildert die Realität von Flüchtlingen, Fluchtge-

sichten, Alltag in Deutschland, wie wertvolle Lebensjahre mit dem Warten auf eine Asylentscheidung vergehen, in denen nur wenig passiert, die aber unendlich viel Kraft und Geduld erfordern. Kurzinformationen über die Herkunftsländer sowie ein kleines Lexikon der Fachbegriffe ergänzen diesen Band. ■

Veranstaltungen/Seminare

Für Bewegungsfreiheit

Anti – Lager Action Tour gegen Abschiebung und soziale Ausgrenzung 20.08. bis 5.9.2004

In den letzten Jahren haben mehr Flüchtlinge als je zuvor gegen das Lagerregime protestiert: Gegen die inhumanen Bedingungen, unter denen sie zu leben gezwungen werden, gegen die Lager in den Wäldern, in ehemaligen Militärbaracken, in Industriezonen und Containerschiffen. Ihr Kampf in diesen Nicht – Orten ist ein Kampf für die Rückgewinnung von Würde und Selbstbestimmung, ein Kampf gegen eine menschenunwürdige Gesetzgebung, die Bewegungsfreiheit versagt.

Über siebzehn Tage soll der Protest gegen das System der Lager hörbar und spürbar gemacht werden. Die Tour

Termine:

20.08. –	Camp in Bramsche/Niedersachsen (inkl. Aktionstag in Neuss)
24.08.2004	Hannover
25.08.2004	Halberstadt/Sachsen - Anhalt
26.08.2004	Camp in Parchim – Tramm (inkl. Aktionstag in Schwerin)
31.08.2004	Berlin
01.09.2004	Camp in Eisenhüttenstadt/Brandenburg
02.09. –	
05.09.2004	

sowie drei Aktionscamps sind ein „experimenteller Raum“, ein Laboratorium des gemeinsamen, selbstorganisierten Lebens und Protestes, das sich aus den Erfahrungen der Antirassistischen Grenzcamps der Karawane für die Rechte der Flüchtlinge und MigrantInnen der letzten Jahre.

Es wird Volksküchen, Sanitäter und ein Infozelt geben. Bitte Zelte und Schlafsäcke mitbringen. Für alle, die keine eigenen besitzen, werden zusätzliche Zelte und Schlafsäcke in großer Zahl benötigt. Aktuelles zu den genauen Orten und Terminen ist auf der Webseite zu finden. ■

Informationen:

Infotel.:	0163/4634594
The Voice Refugee Forum:	03641/665214
Brandenburger Flüchtlingsinitiative:	0160/98623633
www.nolager.de	
www.camp-bramsche.de.vu	
anti_lager_actiontor@no-log.org	



FLÜCHTLINGSRAT
Mecklenburg - Vorpommern e.V.



Gefördert durch den Europäischen Flüchtlingsfonds,
den Förderverein PRO ASYL e.V. und die Deutsche
Stiftung UNO Flüchtlingshilfe



Anschrift:	Flüchtlingsrat Mecklenburg – Vorpommern e.V., Postfach 11 02 29, 19002 Schwerin	Vorstand:	
Telefon:	0385/5815790	Vorsitzende:	Hanni Gruttmann
Fax:	0385/5815791	Stellv. Vorsitzender:	Hartmut Gutsche
E – Mail:	fluerat.m-v@t-online.de	Schatzmeisterin:	Annette Köppinger
Sprechzeit:	Nach telefonischer Vereinbarung	Vorstandsmitglied:	Christian Wöhlke
Spenden:	VR – Bank eG Schwerin	Geschäftsführung:	Bärbel Zia
	BLZ: 140 914 64		
	Kto. – Nr.: 200 349 003		

Selbstverständnis

Der 1993 gegründete Flüchtlingsrat Mecklenburg – Vorpommern e.V. ist ein politisch unabhängiger, gemeinnütziger, eingetragener Verein, der sich für die Belange der Flüchtlinge einsetzt.

Aufgaben und Ziele

- Verbesserung der individuellen Lebenssituation von Flüchtlingen,
- Konfliktminderung in den Erstaufnahme- und Gemeinschaftseinrichtungen für Flüchtlinge,
- Öffentlichkeitsarbeit zur Verbesserung des Zusammenlebens von Flüchtlingen und Einheimischen, insbesondere in der Umgebung von Gemeinschaftsunterkünften,
- Koordination der Flüchtlingsarbeit von Vereinen, Initiativen, Selbsthilfeorganisationen, kirchlichen Gruppen u.a. und Organisation der Zusammenarbeit mit den entsprechenden Ämtern und Behörden.

Zielgruppen

- Asylsuchende, anerkannte Flüchtlinge und Bürgerkriegsflüchtlinge in Gemeinschaftsunterkünften und bei dezentraler Unterbringung,
- Einheimische Bevölkerung in Mecklenburg – Vorpommern, insbesondere Menschen, die in der Umgebung von Gemeinschaftsunterkünften leben.

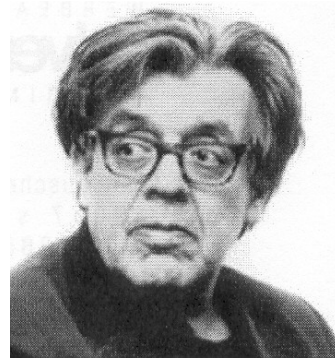
Arbeitsbereiche

- Beratung und Information für Flüchtlinge,
- Vermittlung in Konfliktsituationen,
- Zusammenarbeit mit Behörden,
- Öffentlichkeitsarbeit,
- Koordinierung der Arbeit in Mecklenburg – Vorpommern, Zusammenarbeit mit Organisationen anderer Bundesländer sowie mit bundesweit arbeitenden Organisationen,
- Weiterbildung.





„Wer will, dass die Welt
so bleibt, wie sie ist,
der will nicht,
dass sie bleibt.“



Erich Fried, (1921 bis 1988)

Österreichischer Lyriker und Übersetzer

Ich/ wir möchte/n Mitglied im Flüchtlingsrat Mecklenburg – Vorpommern e.V. werden **Als Einzelmitglied**

Name: _____

Vorname: _____

Anschrift: _____

Telefon: _____

 Als juristische Person (Verein etc.)

Verein: _____

Anschrift: _____

Vorstandsmitglied: _____

Ansprechpartner: _____

Flüchtlingsrat Mecklenburg – Vorpommern e.V.**Postfach 11 02 29****19002 Schwerin**

Telefon: _____

✓ Datum: _____

✓ Unterschrift: _____

Jahresbeitrag: 32 EUR, Schüler, Rentner; Sozialhilfeempfänger 16 EUR. Minderung bzw. Erlass können auf Antrag gewährt werden.

Hier abtrennen, in einen Briefumschlag stecken und zurücksenden

Ich unterstütze den Flüchtlingsrat Mecklenburg – Vorpommern e.V. mit meiner Spende

Ich erteile dem Flüchtlingsrat Mecklenburg – Vorpommern e.V. diese Einzugsermächtigung. Diese kann jederzeit widerrufen werden. Sollte mein Konto nicht ausreichend gedeckt sein, ist mein Geldinstitut nicht verpflichtet, den Betrag einzulösen.

Name: _____

Vorname: _____

Anschrift: _____

Ich bin bereit:

 Vierteljährlich Monatlich Halbjährlich Jährlich

ab Monat: _____

den Betrag von: _____

EUR zu spenden

Kreditinstitut: _____

Bankleitzahl: _____

Kontonummer: _____

Flüchtlingsrat Mecklenburg – Vorpommern e.V.**Postfach 11 02 29**

19002 Schwerin

✓ Datum: _____

✓ Unterschrift: _____

**Wir waren überall und
überall stehen
verschiedene Menschen
hinter uns !**

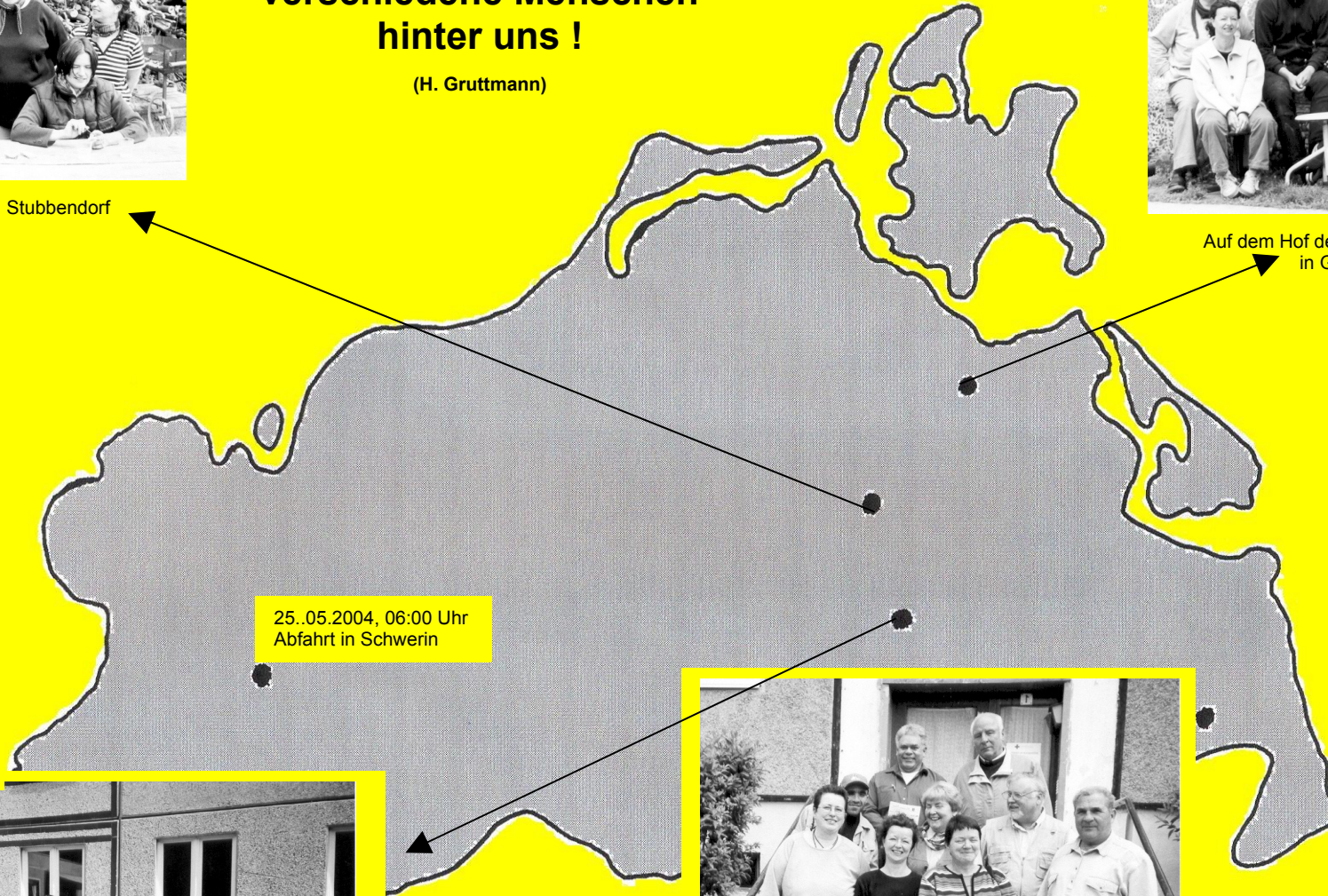
(H. Gruttmann)



Hof Ulenkrug bei Stubbendorf



Auf dem Hof des IKUWO – Hauses
in Greifswald



25..05.2004, 06:00 Uhr
Abfahrt in Schwerin



H. Gruttmann, B. Zia und S. Giesler vor dem zukünftigen
Asylbewerberheim in Jürgensdorf



Gruppenbild vor der DRK Beratungsstelle in Pasewalk

